

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٩١

الخميس، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيد فرنانديز . . . . . (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيدة إفستيجنيا

إكوادور . . . . . السيدة سانشيس إسكييردو

ألبانيا . . . . . السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد أبو شهاب

البرازيل . . . . . السيد ألميدا فيليو

سويسرا . . . . . السيدة بيرسفييل

الصين . . . . . السيد غنغ شوانغ

غابون . . . . . السيدة بينتوي ندوجومبوي

غانا . . . . . السيد أغيمان

فرنسا . . . . . السيد دو ريفيير

مالطة . . . . . السيد كاميليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد دي لورانتس

اليابان . . . . . السيدة شينو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org) (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-08428 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الخارجية السوري مقدار وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين في دمشق وفي الميدان في مناطق متضررة من الزلازل.

كانت رسائلنا هي نفسها مع جميع الذين تشاورنا معهم، واسمحوا لي أن أطلعكم عليها اليوم.

أولاً، إن الاستمرار في توفير الموارد لدعم الاستجابة الطارئة للزلازل أمر حيوي تماماً، وذلك مع الاستمرار بالطبع أيضاً في دعم الاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقاً للمعاناة الهائلة الناجمة عن النزاع - في سورية وفي البلدان المجاورة على حد سواء. أرحب بالتعهدات التي تم قطعها للاستجابة للزلازل السوري في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد مؤخراً في بروكسل، وأحث على صرف تلك التعهدات في وقت مبكر. وأواصل التنسيق الوثيق مع كبار زملائي في الأمم المتحدة، وأرحب بالأنشطة التي قام بها مؤخراً في دمشق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث. واليوم، سيقدم زميلي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، طارق تلاحمة، إحاطة للمجلس بمزيد من التفصيل عن الحالة الإنسانية.

ثانياً، نحن بحاجة إلى هدوء مستدام على أرض الواقع، لا سيما في المناطق المتضررة من الزلازل. وكانت قد ظهرت في الأسبوع الذي أعقب الزلازل مؤشرات على هذا الهدوء، مع حدوث تراجع نسبي للعنف في معظم الأوساط. وللحظات وجيزة أصبح ما لا يمكن تصوره أمراً حقيقياً، وهي أن امتنعت الأطراف على كلا جانبي خط المواجهة عن الأعمال العدائية إلى حد كبير. ومنذ ذلك الحين شهدنا ارتفاعاً تدريجياً في الحوادث، فقد شهدنا تبادلاً منتظماً للقصف وإطلاق الصواريخ عبر الخطوط الأمامية في الشمال الغربي والشمال الشرقي؛ وبعض الغارات عبر الخطوط من قبل الجماعة الإرهابية المدرجة في القوائم هيئة تحرير الشام؛ ومزاعم من الولايات المتحدة بتعرض قواتها في دير الزور لهجمات صاروخية؛ وحادث في عفرين أطلق فيها بعض مقاتلي المعارضة المسلحة النار على مدنيين؛ ومزيداً من الحوادث الأمنية في الجنوب الغربي؛ وهجمات شنها تنظيم داعش؛ ومزيداً من الغارات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد طارق تلاحمة، القائم بأعمال مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): لقد عدت للتو إلى جنيف من عمان، حيث قدمت إحاطات وتشاورت مع كبار المسؤولين في مصر وفرنسا وألمانيا والأردن والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، ركزت فيها على الخطوات المقبلة في أعقاب الزلازل المأساوية التي وقعت الشهر الماضي.

لقد استفدت بالفعل من المناقشات المتعمقة مع وزير الخارجية المصري سامح شكري والأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط في القاهرة، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في الرياض، ووزير الخارجية الأردني الصفدي في عمان. إنني أرحب باهتمام المنطقة بالأزمة في سورية في أعقاب الزلازل.

وفي الوقت نفسه، زارت نائبة المبعوث الخاص نجاه رشدي اللاذقية وجبله ودمشق في سورية في الأيام الأخيرة. وقد التقت بوزير

للطاقة، كلها مسائل حيوية تتعلق بإصلاح الزلزال. كما إنها ومساائل أخرى، مثل التجنيد الإجباري والاحتجاز، نكتسي أهمية حيوية للمدنيين السوريين بشكل عام، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخليا. وهناك أيضا مسائل أخرى ظهرت في المناقشات حتى الآن. ويمكن أن تكون جميعها موضوع عمل بناء.

واعتقد أن الخطوات التي يمكن التحقق منها والتي تتغذى بشكل تبادلي وتعاوني من قبل جميع الأطراف قابلة للتنفيذ وأنها يمكن أن تمكننا من المضي قدما بشكل تدريجي في إعادة التأهيل بعد الزلزال وفي عملية إحراز تقدم في بناء الثقة السياسية بشأن المسائل المتعلقة بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأود أن أشير إلى أنني سأواصل إعطاء الأولوية لملف المحتجزين والمختطفين والمفقودين، بما في ذلك التعامل مع أسرهم. وفي وقت سابق من هذا الشهر، التقيت بممثلي ميثاق الحقيقة والعدالة، الذين نقلوا لي كيف أن الزلزال زاد من تفاقم قلقهم من عدم معرفة مصير أو مكان وجود ذويهم أو ما إذا كانوا قد تضرروا بالزلزال. وفي غضون ذلك، واصلت نائبتي الضغط على هذه المسألة مع محاوريتها خلال زيارتها الأخيرة إلى دمشق. كما أود أن أعتمد هذه الفرصة لأكرر دعوة الأمين العام الجمعية العامة إلى النظر في إنشاء هيئة دولية جديدة لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم.

رابعا، يجب علينا أن نفهم جميعا أن وجود درجة من التعاون عبر الانقسامات أمر أساسي إذا أردنا أن نجد طريقا للمضي قدما. ولا يمكن لأي طرف - الحكومة السورية أو المعارضة السورية أو الأطراف الفاعلة الغربية أو الأطراف العربية أو الأطراف الفاعلة في أستانا أو الأطراف المعنية الأخرى - أن يدفع بالعملية قدما بمفرده. ولا يمكن للنهج الفردية أن تحدث ذلك النوع من الفارق النوعي الذي يمكن أن يحدثه النهج المنسق. ولكن إذا كان الجميع على استعداد لوضع نقاط عملية على الطاولة والتنسيق والعمل معا، فإنني أؤمن بإيمان راسخا أكثر من أي وقت مضى بأن من الممكن والأساسي المضي قدما، خطوة مقابل خطوة وخطوة بخطوة. وبتلك الروح، أتطلع إلى المزيد

الجوية المنسوبة إلى إسرائيل، بما في ذلك على مطار حلب الدولي، وهو ما أدى إلى أضرار مادية وإغلاق المطار مما أثر على العمليات الإنسانية.

ولا يقتصر قلقي على الضرر الذي يلحقه هذا العنف بالمدنيين. فقد رأينا في الماضي أن الحوادث الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد أوسع نطاقا، فيجب تجنب ذلك بأي ثمن. لذلك ظللت أعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على تحقيق هدوء مستدام، لا سيما بدءا من المناطق المتضررة من الزلزال في شمال غرب سورية. وهي مسألة أثرتها على نطاق واسع، بما في ذلك في دمشق ومع إيران وتركيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة وجميع الأعضاء الآخرين في فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التي تجتمع في جنيف. إنني أقدر الردود الإيجابية من أعضاء فرقة العمل الرئيسيين على النداء وأمل أن يتمكنوا من ممارسة نفوذهم لإخماد العنف. وسيكون الهدوء المستدام عنصرا أساسيا في ثقة المانحين في دعم إعادة تأهيل حقيقية في المناطق المتضررة من الزلزال.

ثالثا، بنفس الطريقة التي شهدنا بها تحركات من مختلف الأطراف في الساحة الإنسانية، يمكن ويجب تطبيق ذلك المنطق للتصدي لإعادة التأهيل بعد الزلزال والتحديات السياسية الأوسع نطاقا. فقد شهدنا إعادة فتح معبرين مغلقين منذ فترة طويلة وفتح منافذ جديدة بشأن العقوبات، ما يدل على أن الأطراف ذات وجهات النظر المختلفة يمكن أن تتخذ خطوات بناءة. وأشعر من جميع المناقشات التي أجريتها أن هناك فرصة لإحراز تقدم بتحركات إضافية من جميع الأطراف تتجاوز حالة الطوارئ المباشرة. وفي إطار الجهود الرامية إلى الدفع قدما بالنقاش، يجب علينا أن ننخرط مع الأطراف السورية بشأن كيفية تهيئة بيئة مواتية لإعادة تأهيل ما دمرته الزلازل، ومع الجهات الفاعلة الخارجية بشأن كيفية توفير موارد معززة وإزالة أي عقبات، بما في ذلك تلك الناشئة عن الجزاءات. وعلى سبيل المثال، فإن الحالة الأمنية وحماية المدنيين ومساكن الإسكان والأراضي والممتلكات والوثائق المدنية، فضلا عن سبل كسب الرزق والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية

في تيسير سبيل المضي قدماً، وهو ما يتسق مع ولايتي بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد تلاحمة.

**السيد تلاحمة (تكلم بالإنكليزية):** لقد كانت زلازل ٦ شباط/فبراير وما أعقبها تذكرة صارخة بالسرعة التي يمكن أن تضرب بها المأساة، مغيرة الحياة في غضون ثوان. ومع استمرار الأفرقة في إزالة الأنقاض، استمر عدد القتلى في الارتفاع حيث سجل أكثر من ٥٦ ٠٠٠ حالة وفاة حتى الآن. ولا يزال آلاف الناجين يلتمسون العلاج من الإصابات الجسدية والصدمات. والدمار المادي صاعق. وفي سورية، يقدر البنك الدولي إجمالي الخسائر بنحو ٥,٢ بلايين دولار، ومن المرجح أن يكون الإجمالي الفعلي أعلى من ذلك بكثير. وتمثل الأضرار التي لحقت بالمساكن ما يقرب من نصف حجم الدمار المقدر، مما يترك ملايين الأشخاص في أماكن إقامة مؤقتة، غير قادرين على العودة إلى ديارهم أو غير راغبين في ذلك. ولم تؤد الأمطار والفيضانات الأخيرة إلا إلى تفاقم المصاعب التي تواجه العديد من الأسر، مما أجبر الكثيرين في مواقع المخيمات على الانتقال مرة أخرى إلى مواقع أكثر أماناً.

إن الأزمة الإنسانية الحالية مذهلة ليس من حيث سرعة الدمار فحسب، ولكن أيضاً من حيث حجم الاحتياجات. فقد أدت الكارثة إلى إجهاد الهياكل الأساسية القائمة لإيصال المساعدات وأثرت على المنظمات الإنسانية الموجودة بالفعل في الميدان. ومما يؤسف له أن ذلك شمل وفاة وإصابة أفراد يعملون في مجال تقديم المعونة، ومن بينهم موظفون في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، في غضون ساعات من وقوع الزلازل، أفرجت الأمم المتحدة عن ١٥ مليون دولار من صندوق الطوارئ التابع لها وزادت هذا المبلغ إلى ٤٠ مليون دولار في غضون أيام. ومن خلال العمل مع الشركاء، زدنا ٢,٢ مليون شخص بمواد

من الانخراط مع الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية في الفترة المقبلة وكذلك في المنطقة وخارجها. وستحتاج المساعي الحميدة للأمم المتحدة إلى دعم قوي من جميع الأطراف الفاعلة الخارجية في المرحلة المقبلة. وأعتقد كذلك أن ثمة دور متميز وهام في هذا الأمر بالنسبة للجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية وأنطلع إلى مواصلة التنسيق الوثيق معها ومع جميع المعنيين. وكجزء من نهج شامل، سأواصل التواصل مع مجموعة واسعة من السوريين من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية، الذي اجتمع في لاهاي قبل أسبوعين. فرؤاهم تستمر في إثراء نهجنا.

ويساورني القلق إزاء حقيقة أن اللجنة الدستورية لم تجتمع منذ ١٠ أشهر، مما يبعث برسالة مقلقة مفادها أن قدرة السوريين على البحث عن حل شامل أصبحت رهينة لقضايا لا علاقة لها ببلدهم. ويجب أن تستأنف اللجنة عملها في جنيف بروح توفيقية وموضوعية وبسرعة. والحالة اليوم في مستوى غير مسبوق تتطلب معه قيادة وأفكاراً جريئة وروحاً تعاونية. فالحل السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في سورية. وقد لا نتمكن من بلوغ ذلك في خطوة واحدة، ولكنني أعتقد أنه يمكننا التقدم نحوه تدريجياً. فالوضع الراهن غير مقبول. والاهتمام الدبلوماسي المتجدد بسورية، بما في ذلك في المنطقة، والمعانة المشتركة لجميع السوريين في أعقاب الزلازل توجد التزامات وفرصاً جديدة. وإذا ما شاركت جميع الأطراف، فإنني أعتقد أن بإمكانها المضي قدماً.

وقد مر بنا الأسبوع الماضي معلماً مروعاً تمثل في ذكرى مرور ١٢ عاماً على بداية النزاع. وتكتسي العملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون ويبصرها المجتمع الدولي أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن يستعيد الحل السياسي سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وأن يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ويجب علينا أن نسير في ذلك الطريق، حتى ولو على مراحل. وأنا على استعداد لاستخدام مساعي الحميدة ووضع المقترحات وعقد الاجتماعات مع الجهات الفاعلة اللازمة في محاولة للمساعدة

حوالي ١٥,٣ مليون شخص في جميع أنحاء سورية، وكثير منهم تضرروا من الزلزال، سوى القليل من الموارد بخلاف المساعدات الإنسانية ودعم الحماية لتلبية أبسط احتياجاتهم.

وتدفع النساء والفتيات الثمن الأكبر. ويعوق العنف الموجه ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية والبنية التحتية توفير الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الحيوية، مما ألحق أضرارا بعيدة المدى بصحة النساء والفتيات ورفاههن.

ولا تلوح في الأفق أي علامات على تراجع الضغوط. وقد تضاعفت أسعار المواد الغذائية تقريبا خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. ولم تعد إمدادات المياه الكافية مضمونة بنفس القدر في العديد من المناطق. كما لا تزال سبل العيش الكافية بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين في سورية.

وستتطلب تلك الاحتياجات المتزايدة العزم المستمر من جانب المجتمع الدولي. وليس من المستغرب أن تكون خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣ لسورية هي الأكبر على مستوى العالم. ومع ذلك، فإنها ممولة بنسبة ٦ في المائة فقط في الوقت الحاضر. ويجب أن يمتد الكرم الذي ظهر في الأسابيع الأخيرة إلى الاستجابة الإنسانية المستمرة في جميع أنحاء سورية، وألا يأتي على حسابها، لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة والمساعدات في إطار التعافي المبكر إلى جميع المحتاجين. ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتهيئة بيئة أكثر تمكينا، يمكن فيها للمساعدة الإنسانية أن تصل إلى المجتمعات المحلية بطريقة آمنة ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب.

في أواخر شباط/فبراير، سلم فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة إمدادات للطوارئ خلال مهمة عبر خطوط التماس إلى بلدة رأس العين في محافظة الحسكة. وكانت المهمة خطوة جديرة بالترحيب. ونأمل أن نرى تقدما مماثلا فيما يتعلق بعمليات التسليم عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية قريبا.

واختتم وكيل الأمين العام غريفيث لتوه مهمته الثانية في المنطقة منذ زلزال ٦ شباط/فبراير. وأتاحت الزيارة فرصة لاستئناف المناقشات

غذائية مخصصة للطوارئ وبحصص غذائية جاهزة للأكل وتحويلات نقدية. كما قدمنا أكثر من ١,١ مليون استشارة طبية ووفرننا خدمات المياه والصرف الصحي لما يقرب من ٣٨٠.٠٠٠ شخص. ونواصل القيام بمهام يومية في المناطق المتضررة من الزلازل وتقديم المساعدة وتقييم السلامة الهيكلية للمباني وتحديد متطلبات الحماية. وساعدت الموافقات العامة على تنقلات الموظفين وإجراء التقييمات بالفعل في الاضطلاع بتلك الجهود.

كما ثبت أن الطريقة الموسعة للعمليات العابرة للحدود ضرورية في شمال غرب سورية. فقد وصلت الآن أكثر من ٩٠٠ شاحنة، تحمل معونات مقدمة من سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة، إلى شمال غرب سورية قادمة من تركيا عبر المعابر الحدودية الثلاثة المتاحة، وهي باب الهوى وباب السلام والراعي.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في الأسابيع المقبلة. ويجب تخفيف الازدحام في الملاجئ الجماعية وتوحيدها. ويجب دعم توفير السكن الملائم. ويجب تيسير العودة الآمنة والطوعية والكريمة. ويجب توسيع نطاق لَمْ شمل الأسر وتدخلات التوعية المجتمعية وغيرها من خدمات الحماية بغية معالجة الشواغل الخطيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات. ويجب رصد حالات الطوارئ الصحية العامة، ولا سيما تفشي الكوليرا المستمر. ويجب تعزيز الخدمات الصحية والجراحية.

ويكتسي سخاء المانحين أهمية حيوية لتلك الجهود. ويشكل دعمهم، سواء المالي أو العيني، شريان حياة للمجتمعات المحلية المتضررة. ونرحب بمؤتمر الاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين الذي عُقد في بروكسل في وقت سابق من هذا الأسبوع. وسيكون مبلغ ٧ بلايين يورو تقريبا الذي تم التعهد به لتمويل جهود الاستجابة في كل من سورية وتركيا ضروريا لدعم جهود الإغاثة في الأشهر المقبلة.

ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن هذه المأساة الهائلة أضرت بملايين الأشخاص في سورية الذين يعانون بالفعل من الفقر والنزوح والحرمان الناجم عن ١٢ عاما من النزاع، كما قال السيد بيدرسن للتو. ولا يملك

وهناك أزمة إنسانية متعددة الأبعاد، تفاقمته بسبب انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه والكهرباء والوقود والافتقار إلى المأوى المناسب والصرف الصحي وزيادة خطر تفشي أمراض جديدة، في وقت تضررت فيه بالفعل العديد من المرافق الصحية. وكان نحو ١٥,٣ مليون شخص بحاجة بالفعل إلى المساعدة قبل وقوع الزلزال. وقد تأثر حوالي ٨,٨ ملايين شخص في سورية بهذه الكارثة الطبيعية - وتشرد ٥٠٠ ٠٠٠ شخص بسببها. وهناك عدد متزايد من الأطفال غير الملحقين بالمدارس. وقد تضررت جملة مرافق التعليم التي كانت تعمل أو دمرت أو تستخدم الآن لتزويد الأسر المتضررة من الزلزال بمأوى مؤقت. في هذا الوضع الرهيب، نحن بحاجة إلى كفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع المتضررين الذين يعيشون في جميع أنحاء سورية.

وإذ نقر بالخطوات البناءة المتخذة مؤخرا لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية في سورية، فإننا نكرر التأكيد على ضرورة إتاحة جميع طرائق المساعدات، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس، للجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في البلد. وينبغي أن تستمر المساعدة المقررة قبل ٦ شباط/فبراير، بينما يتعين تلبية الاحتياجات الإضافية الناجمة عن الزلزال.

ومن المشجع أنه تم فتح معبرين إضافيين للأمم المتحدة، وأن تتدفق شحنات المعونة عبر الحدود قد ازداد، وأن أكثر من ٩٣٧ شاحنة مرت من معابر باب الهوى وباب السلام والراعي بعد الزلزال. وللأسف، لم تتطرق أي قافلة عبر خطوط التماس حتى الآن. ونذكر بأنه ينبغي استخدام جميع طرائق المعونة للوصول إلى أكثر الفئات ضعفا.

يمكن أن يكون لتعطيل العمليات الإنسانية بسبب البنية التحتية المتضررة أو المخاوف الأمنية عواقب إنسانية وخيمة على من تضرروا من الزلزال، ولكن أيضا على السكان الضعفاء الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن تتدفق المعونة دون عوائق. ويحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى الوصول دون عوائق إلى

الهامة مع المسؤولين الحكوميين والشركاء في مجال العمل الإنساني بشأن المسائل المتصلة بالحفاظ على الحيز الإنساني. كما سمحت بمواصلة تبادل وجهات النظر حول كفاءة وشفافية البرامج الإنسانية في سورية.

لقد تسببت الزلازل في كارثة فوق كارثة بالنسبة لملايين الأشخاص في شمال سورية. ونعمل على الاستجابة لذلك الدمار، حيث نحشد جميع الموارد المتاحة لنشر موظفين إضافيين وجمع أموال جديدة وللدعوة إلى إتاحة إمكانية أكبر للوصول المباشر. وسنواصل القيام بذلك لدعم جميع المحتاجين في كل أنحاء سورية، أينما كانوا. إن الاحتياجات كبيرة، ولكن عزمنا لا يزال ثابتا أيضا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد تلاحمة على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان باسم سويسرا والبرازيل، بوصفهما مشاركتين في صياغة القرارات المتعلقة بالملف الإنساني السوري.

أود أولا أن أشكر السيد بيدرسن والسيد تلاحمة على آخر المستجدات التي قدمها. وتوضح إحاطتهما أن عملنا في سورية لم ينته بعد وأن مجلس الأمن بحاجة إلى مواصلة متابعة الحالة هناك عن كثب.

في الأسبوع الماضي، دخلت سورية العام الثالث عشر على التوالي من النزاع، في ظل واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية وأكثرها تعقيدا في العالم، والتي تفاقمته بسبب كارثة طبيعية ذات أبعاد كبيرة. فقد ضربت زلازل شباط/فبراير مناطق متضررة بشدة من النزاع، حيث يعيش الملايين في مخيمات أو مستوطنات عشوائية أو مبان غير آمنة في ظروف محفوفة بالمخاطر. وفي شمال غرب سورية، كان ٤,١ مليون سوري، بما في ذلك ٢,٩ مليون نازح داخليا، يعتمدون بالفعل على المساعدات الإنسانية. ويهولنا أن النزاع لم تخف حدته في المناطق التي تجري فيها عمليات إنسانية طارئة بعد الكارثة.



يملكها السوريون ويقودون زمامها، وتيسرها الأمم المتحدة، مع الاحترام الواجب للحفاظ على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، إن التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار أمر ملح. وندين جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات التي تشنها القوات الأجنبية، التي لا تواصل إيذاء المدنيين وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية فحسب، بل تقوض أيضاً بشكل خطير احتمال قيام عملية سياسية موثوقة.

رابعاً، يضع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خريطة طريق لحل سياسي للنزاع. ونشكر المبعوث الخاص على التزامه الثابت بتنفيذه وعلى حوار المستمر مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في محاولة إيجاد مخرج من المأزق الحالي.

خامساً، نأمل أن تتمكن الهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية من استئناف عملها في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي لا ينطوي على اتخاذ قرار بشأن مكان عقد الاجتماعات فحسب، بل أيضاً وقبل كل شيء التزم متجدد بدفع العملية إلى الأمام.

سادساً وأخيراً، فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، يجب أن يكون لدى الأسر المكلمة الإجابات التي تبحث عنها فيما يتعلق بمكان وجود أقاربها المفقودين. والإرادة السياسية من جميع الأطراف ضرورية لمعالجة هذه المسألة الخطيرة والملحة.

في الختام، نتوقع أن تسهم بؤادر التعاون مؤخرًا بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية، في دينامية إيجابية بشأن هذا الملف. وتتفق البرازيل مع تقييم المبعوث الخاص بأن التحديات التي تواجهه في الاستجابة للزلازل الكارثية تذكر صراحة بأن الوضع الراهن غير مستدام ولا يمكن الدفاع عنه، وأن الزلازل يمكن أن يكون مع ذلك نقطة تحول. ويبين العمل المنسق الذي اتخذ في أعقاب ذلك أن التعاون ممكن. وإذا طبق نفس المنطق على هدف دفع العملية السياسية قدماً، يمكننا أن نتحرك نحو حل شامل للنزاع.

**السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد تلاحمة على إحاطتهما المفيدتين والواقعتين.

الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. وتكرر سويسرا والبرازيل دعوتهما جميع الأطراف إلى تيسير وصول الإغاثة الإنسانية والعاملين فيها في الوقت المناسب ودون عوائق وبشكل مستدام وفتح جميع الطرق للوصول إلى جميع الناس بكل طريقة ممكنة. ونذكر بأنه يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتحتاج العمليات الإنسانية أيضاً إلى موارد. ونرحب بالتعهدات التي قطعت يوم الإثنين في المؤتمر الدولي للمانحين في بروكسل والدعم المالي الذي تلقيناه من النداء العاجل الخاص بالزلازل الذي ضرب سورية. كما نشجع مجتمع المانحين على مواصلة المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣.

ونحن ممتنون للجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، لزيادة العمليات الإنسانية في ظل ظروف أكثر صعوبة في أعقاب الزلازل. يجب على مجلس الأمن أيضاً أن يقوم بدوره، الذي يشمل تحية الخلافات جانباً والعمل بشكل بناء من أجل تحسين الظروف المعيشية في سورية.

لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سورية دون عملية سياسية مُجدية. فبعد الكثير من المعاناة والصدمات، يحتاج الشعب السوري، وخاصة الأطفال الذين لم يعيشوا السلام قط، إلى فرصة لمستقبل أفضل.

أود الآن أن أتكلم بصفتي الوطنية عن الحالة السياسية في سورية. وسأنتقل إلى ست نقاط.

أولاً، يسرنا أن نعلن أن التبرعات الإنسانية البرازيلية التي وصلت إلى سورية، بما في ذلك سبعة أطنان من الأغذية المجففة الغذائية و ٩٠ جهاز لتنقية المياه مع القدرة على إنتاج أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لتر يومياً، تخدم أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص.

ثانياً، لا تزال البرازيل مقتنعة بأن الحل العسكري وهمي وضار بمستقبل سورية. ولن يتحقق السلام الدائم إلا من خلال عملية سياسية

الناس في سورية، ينبغي أن يكون في صدارة الاهتمامات ومركزها. ينبغي لنظام الأسد أن يتخذ خطوات لا رجعة فيها لتخفيف المعاناة. ولا يزال الأسد هو الدكتاتور الوحشي الذي استخدم نظامه الأسلحة الكيميائية مرارا ضد الشعب السوري، كما أوضح أحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونظامه شن هجمات على المدنيين والمدارس والمستشفيات، إضافة إلى اعتقاله أو تعذيبه أو قتله مئات الآلاف من الأشخاص. كما أن الأسد يغمر المنطقة بأقراص الكبتاغون وينشر الإدمان والإجرام.

ولم تحول مأساة الزلزال الأسد إلى رجل دولة يستحق التشجيع. ولن يتحقق ذلك إلا بالإصلاح الحقيقي والشامل الذي لا رجعة فيه. في غضون ذلك، سنركز جهودنا على تحسين الوضع على الأرض بالنسبة لملايين الأشخاص في سورية. كانت الأزمة الإنسانية في سورية متردية قبل الزلزال، إذ أن أكثر من ١٥ مليون شخص كانوا في حاجة إلى المساعدة. والولايات المتحدة كانت أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية لسورية، حيث قدمت ما يقرب من ١٦ بليون دولار على مدى ١٢ عاما من الحرب. وأدى الزلزال إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في شمال غرب سورية بشكل كبير، مما خلق احتياجات إضافية هائلة للمأوى والإمدادات الطبية والغذاء والوقود. وأعلنت الولايات المتحدة عن تخصيص مبلغ ٢٣٥ مليون دولار للإغاثة من الزلزال في سورية وتركيا، بما في ذلك ٥٠ مليون دولار إضافية أُعلن عنها هذا الأسبوع في مؤتمر المانحين الذي تفضلت السويد والاتحاد الأوروبي باستضافته. ونهيب بكل الدول المساعدة في التعافي من الزلزال، والعمل مباشرة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، متى كان ذلك ممكنا، لضمان وصول المساعدة إلى من يحتاجها. ومؤتمر بروكسل السابع لدعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي سيعقد هذا الصيف، سيكون لحظة مهمة لإظهار تضامننا مع الشعب السوري والبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين بسخاء.

وتكرر الولايات المتحدة تأكيد دعمها لتوزيع المعونة الإنسانية من خلال كل الطرائق. واستمرار تدفق مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود عبر باب الهوى وباب السلام والراعي ضروري لإنقاذ الأرواح.

لقد دخلت الحرب في سورية عامها الثاني عشر. إن حصيلة هذه الحرب تفوق التصور. لقد قتل مئات الآلاف من الأشخاص وجرح كثيرون آخرون. وسويت مدن وقرى وأحياء بالأرض. هناك أكثر من ١٥٥ ٠٠٠ شخص محتجزين ومفقودين ظلما، وأكثر من ١٣ مليون شخص نازح داخليا أو يعيشون كلاجئين. وجيل من الأطفال في سورية لم يعرف سوى الحرب والحرمان.

في سنوات الحرب هذه، لم يسع نظام الأسد قط إلى السلام بجدية. وبدلاً من ذلك، ارتكب فظائع، ارتقى بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، واختبأ وراء راعييه، روسيا وإيران. إن رفض نظام الأسد المشاركة في اجتماعات اللجنة الدستورية خلال الأشهر الثمانية الماضية، بعد تسع جولات من الاجتماعات التي حضرها النظام لكنه تصرف بسوء نية، لدليل واضح على إيمان الأسد بأنه قادر على محاربة الشعب السوري أو تجويعه لإجباره على الخضوع.

سعى المبعوث الخاص بيدرسن بجد لإيجاد أي وسيلة لدفع العملية السياسية المتوقفة من خلال حوار واسع النطاق مع جميع الأطراف في مبادرته التي تتطوي على خطوة مقابل خطوة.

وتؤيد الولايات المتحدة ذلك الجهد. وكما قلنا سابقا، فإن مشاركتنا الكاملة تتطلب من النظام السوري أن يرد بالمثل بحسن نية. ومع ذلك، يبدو أن نظام الأسد قانع بالمماطلة، وربما يسعى للحصول على عروض وتنازلات أفضل من المجتمع الدولي، بينما لا يقترح شيئا لبناء الثقة أو إثبات أن دمشق مستعدة للعمل من أجل السلام والاستقرار. ويجب على الأسد أن يخرط من جديد بشكل بناء في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة بقيادة سورية، بما يتفق مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذا هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع.

ونحذر تلك الدول التي تتعامل مع الأسد من السعي إلى تفويض أي نتائج بناءة يمكن التحقق منها للسوريين والمنطقة. وفي أي مشاركة، فإن اتخاذ خطوات ملموسة لضمان الوصول الإنساني بشكل مستدام ويمكن توقعه ومستقل من أجل وضع حد لفظائع النظام وتحسين وضع



والإبلاغ عنها. ونتطلع إلى العمل مع الآخرين للمساعدة في إنشاء هذه الآلية. وقبل عام تقريبا، أعلن الأسد عفوا واسعا. وقد أحطنا علما بذلك الجهد آنذاك، آمليين في إحراز تقدم حقيقي. وفي حين أفيد بأن ذلك أسفر عن إطلاق سراح نحو ٥٠٠ شخص، وهو ما كان مصدر ارتياح لأسر هؤلاء الأفراد، فقد ترك مصير آلاف آخرين دون معالجة للأسف. نحث النظام وجميع الفاعلين على الإفراج الفوري عن المعتقلين تعسفيا بطريقة إنسانية ومنظمة وتبادل المعلومات عن أولئك الذين لقوا حتفهم أثناء الاحتجاز وإعادة جثثهم إلى أحبائهم.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والمدير بالنياابة تلاحة على إحاطتهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

لقد دعنا باستمرار جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص لتعزيز تسوية يقودها السوريون ويملكون زمامها على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، دون تدخل خارجي. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم أن يتقيد المبعوث الخاص بشكل صارم بالولاية التي أنشأها مجلس الأمن، والتي تتمثل في جوهرها في تعزيز الحوار بين السوريين، بما في ذلك في إطار اللجنة الدستورية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ عمل السيد بيدرسن على استئناف الاجتماعات العادية للجنة الدستورية، دون أي ارتباط بموقع محدد. ونعتقد أن القرارات المبدئية بشأن طرائق الجولات المقبلة من المشاورات بين السوريين ينبغي أن يتخذها السوريون أنفسهم.

إن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وحولها تحددها بشكل كبير عواقب الزلزال الذي وقع في ٦ شباط/فبراير. ومما يؤسف له أن هناك تقارير هذا الشهر تقيد بأن إسرائيل تسببت بصورة متكررة في إلحاق خسائر إضافية فاقمت الحالة الإنسانية. ففي ٧ و ٢٢ آذار/مارس، أطلقت طائرات مقاتلة إسرائيلية قذائف على مطار حلب الدولي، وهو أقرب مطار إلى المناطق الأكثر تضررا من الزلزال، على طول الحدود السورية التركية. وأود أن أذكر بأنه بالإضافة إلى استقبال الرحلات الجوية الإنسانية الدولية، فإن ذلك المطار تستخدمه أيضا

ونثني على الأمم المتحدة لاستفادتها الكاملة من زيادة إمكانية الوصول التي أتاحت مؤقتا لعملياتها الإنسانية استجابة للزلزال. نحث جميع الأطراف على بذل كل ما في وسعها لضمان وصول إنساني مستدام ويمكن توقعه إلى السكان المحتاجين في سورية، ونحذر من أي محاولة لاستغلال مأساة الزلزال لتحقيق مكاسب سياسية. كما نحث بشدة جميع الأطراف على تيسير المساعدات عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي وإلى جميع المجتمعات السورية المحتاجة.

ونرفض رفضا قاطعا الادعاءات بأن عقوبات الولايات المتحدة هي سبب الأزمة الإنسانية في سورية. إن حرب الأسد المستمرة منذ ١٢ عاما، والتي يحركها سوء إدارة نظامه وفساده، هي السبب الواضح للأزمة. كما نرفض المزاعم بأن عقوباتنا، التي تستهدف الأسد ورفاقه، الذين ارتكبوا فظائع وانتهاكات، تعيق المساعدات الإنسانية. وللجزاء التي نفرضها استثناءات تدعم تدفق المساعدة الإنسانية من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. ومنذ وقوع الزلزال، نعمل مع المنظمات الإنسانية لضمان قدرتها على مواصلة عملها، بل ونعمل أيضا مع الحكومات الأجنبية لضمان قدرتنا على تلبية احتياجات الشعب السوري. ومنذ ٦ شباط/فبراير، شهدنا وصول ما لا يمكن حصره من الإمدادات الغذائية والطبية إلى المناطق الخاضعة للنظام والمناطق غير التابعة له، عن طريق البر والجو والبحر، من شتى أنحاء العالم. وما زلنا على استعداد لمساعدة أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية المشروعة إذا صادفهم أي عائق متصل بالجزاءات يحول دون إيصال المساعدة.

لقد تضررت النساء بشكل فريد من جراء النزاع، ولا سيما النساء اللواتي احتجز النظام أفراد أسرهن بشكل تعسفي. وبينما نركز على المساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية في أعقاب الزلازل المدمرة، فإننا في الوقت نفسه لم ننس عشرات الآلاف من الأشخاص الذين احتجزوا ظلما و/أو فقدوا منذ فترة طويلة قبل وقوع الزلازل. ولأفراد الأسرة الحق في معرفة مصير أحبائهم. وتؤيد الولايات المتحدة إنشاء آلية إنسانية لفهرسة أماكن وجود المحتجزين ومصير المفقودين

منذ ٩ شباط/فبراير دخلت ٩٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي لا تسيطر عليها دمشق عبر نقاط التفتيش الثلاث على الحدود السورية التركية. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة تضاعف عدد الشاحنات التي تعبر الحدود يوميا مقارنة بالعام الماضي ويستمر إرسال معظمها إلى إدلب.

وهذا يدل على أنه لا توجد مشكلة في تشغيل جميع نقاط التفتيش الثلاث وأنه ليس هناك ما يمنع الأمم المتحدة من زيارة المناطق التي تسيطر عليها المتمردون في شمال غرب سورية حيث ينشط المقاتلون. وفقا للأمانة العامة كانت هناك ٢٧ بعثة من ذلك القبيل حتى ١٥

آذار/مارس. وخلال هذا الشهر زار رئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

واتضح أنه - نظرا للحالة الإنسانية المتردية في المنطقة - فتح الإرهابيون الأبواب لجميع ممثلي الأمم المتحدة وقدموا لهم وللقوافل الإنسانية القادمة من تركيا الضمانات الأمنية اللازمة. لكننا نسمع في الوقت نفسه من الأمانة العامة أن الأمم المتحدة لا تتوفر لها ضمانات كافية لإيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع من دمشق. عليه ظلت الأمم المتحدة غير مبالية على الرغم من أن الحاجة إلى زيادة الإمدادات عبر خطوط النزاع منصوح عليها بشكل مباشر في القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣).

وندعو قيادة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة إلى الكف عن التستر وراء عبارات صحيحة سياسيا والامتناع عن استرضاء الإرهابيين ومؤيديهم وأن تسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية. إن جبهة النصرة لا تخطط حتى لمجرد السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني من دمشق. وبما أنه يمكن لهؤلاء أن يختاروا قبول المساعدة الإنسانية من أي مكان يرغبون فيه، فإن الاحتياجات الإنسانية للمنطقة ليست كبيرة بالمستوى الذي يخبروننا عنه.

وفي ظل هذه الظروف، هناك سبب وجيه للتساؤل عن مدى الحاجة إلى آلية لإيصال المساعدات عبر الحدود، لا سيما وأن الولاية

دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية لنقل جميع الإمدادات الإنسانية الضرورية، بما في ذلك الأدوية، إلى بقية أنحاء البلد. وبسبب تلك الضربات الإسرائيلية، يتعين إعادة توجيه الطائرات القادمة من بلدان ثالثة إلى مطاري دمشق واللاذقية. ثم تنتقل المساعدات الإنسانية من تلك المناطق برا إلى نفس محافظة حلب. وإزاء خلفية أزمة الوقود المتزايدة في بلد كان ذات يوم يتمتع بالاكثفاء الذاتي، بما في ذلك الموارد النفطية، وجهت هذه التكاليف الإضافية ضربة خطيرة للقدرة اللوجستية للعاملين في المجال الإنساني، فيما تستمر احتياجات السكان في الازدياد.

يتمثل عامل آخر يعقد الحالة الإنسانية في البلد في احتلال الولايات المتحدة المستمر لمنطقة شرق الفرات الغنية بالموارد. إن هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي لا يعني شيئا لواشنطن التي اعتادت على إلقاء المحاضرات على الآخرين. وفي ٤ آذار/مارس، زار رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية مارك ميلي قاعدة رميلان الأمريكية في شمال شرق سورية، برفقة عدد من الصحفيين، مؤكدا مبينا مرة أخرى أن الالتزام بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ليسا جزءا من خطط الولايات المتحدة.

وبما أن سورية تنتهج سياسة مستقلة فإن الولايات المتحدة وكذلك الدول التابعة لها تنكر عليها حقها في التنمية بشكل مستقل. وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا وبالرغم من الاستثناءات الإنسانية القائمة، لا يزال غير ممكن إدخال معدات البناء الثقيلة إلى البلد والتي تمس الحاجة إليها لإزالة الأنقاض في المناطق التي دمرها الزلازل في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. ويتطابق التبرير المقدم لذلك مع التبرير نفسه فيما يتعلق بالأسمدة - أي أنها سلع ذات استخدام مزدوج. وذلك عذر بيروقراطي مناسب جدا لواشنطن وبروكسل. ويتعين علينا أيضا معالجة الامتثال المصرفي المفروض الذي يقوض الجهود الإنسانية. وبسببه ترفض الشركات الأجنبية التعاقد مع الأمم المتحدة. ونطلب إلى الأمانة العامة عدم التستر على واشنطن وبروكسل. ويقوض ذلك الإفراط الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان، علاوة على تشويه صورة المنظمة بأسرها في نهاية المطاف.

لحل الأزمة بدلاً من الاكتفاء بإدارتها. ونواصل في هذا الصدد الإعراب عن دعمنا لجهود الأمم المتحدة ومساعي المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية لتقريب وجهات النظر السياسية الإقليمية والدولية بما يتجاوز الجمود الحالي في المسار السياسي، والذي بات ملحاً اليوم أكثر من أي وقت مضى.

كما ندعم دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية. ونجدد رفضنا للتدخلات الأجنبية في سورية وضرورة احترام سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وفي هذا السياق، ندين بشدة الغارات الجوية التي سببت أضراراً في مطار حلب الدولي، ونطالب جميع الدول بالامتنثال بالقانون الدولي وحماية البنية التحتية المدنية، خاصة بعد وقوع كارثة إنسانية.

ثانياً، نؤكد أن تفعيل الدور العربي لحل الأزمات العربية ومنها الأزمة السورية أمر لا غنى عنه لإحلال الاستقرار في المنطقة، فسورية دولة عربية، ولا بد لها من محيطها العربي، ولا بديل للدول العربية عن احتضانها وتضميد جراحها، وهو ما شهدناه في التضامن العربي مع أشقائنا السوريين بعد الزلزال الكارثي. وقد استضاف بلدي مؤخراً الرئيس السوري من منطلق حرصنا على تعزيز الأمن والاستقرار العربي والإقليمي وامتداداً لتضامنا المستمر ووقوفنا مع الشعب السوري خلال هذه الظروف القاسية.

ثالثاً، وانتقالاً للأوضاع الإنسانية، نجدد دعمنا الكامل للشعب السوري الشقيق خلال هذه الفترة الصعبة. ومن جانبنا، تواصل دولة الإمارات الاستجابة للأوضاع الصعبة جراء الزلزال، سواء من خلال إرسال مساعدات إغاثية وطبية إلى سورية وتركيا وتوفير مستشفيات ميدانية، أو عبر العمل عن كثب مع الأمم المتحدة للتخفيف من معاناة المتضررين، حيث بلغت مساعداتنا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لكلا البلدين، منها ٢٠ مليون لدعم خطة الاستجابة العاجلة للأمم المتحدة لسورية، كما استقبل بلدي العديد من الحالات الحرجة من سورية لتلقي العلاج.

رابعاً، نشدد على ضرورة الوصول إلى جميع المناطق المتضررة جراء الزلزال عبر كافة الطرق المناسبة وبصورة عاجلة. ومن المؤسف

الممنوحة إليها من قبل الأمم المتحدة موشكة على الانتهاء. لقد لاحظنا مراراً وتكراراً مدى خلل هذا النظام الذي ينتهك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن النفاق فيما يتعلق بعمليات إيصال المساعدة عبر خطوط النزاع يزيدنا اقتناعاً بأن إيصال الإمدادات الإنسانية لجميع مناطق سورية ينبغي أن يتم بموافقة الحكومة الشرعية للبلاد. وينطبق الأمر أيضاً على فتح معبرين حدوديين إضافيين في باب السلام والراعي.

في الختام، نود أن نبليح المجلس بأنه في ١٣ آذار/مارس أعيد إلى روسيا ٥٦ طفلاً روسيا تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٧ عاماً - ٤٩ منهم من مخيمات اللاجئين في منطقة ما وراء نهر الفرات و ٧ من دار للأيتام في دمشق. ويقتضي ذلك عملاً تحضيرياً مضمناً فضلاً عن المفاوضات مع السلطات المحلية. كما توصلنا في سياق تلك الاتصالات إلى اتفاق على عودة ٢٠٠ طفل روسي آخرين.

وندعو الدول الأخرى إلى تكثيف الجهود لإعادة مواطنيها من مخيمات المشردين داخلياً في سورية.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة):** أشكر كلا من السيد غير بيدرسن والسيد طارق تلاحمة على إحاطتهما الهامتين.

صادف الأسبوع الماضي مرور اثني عشر عاماً على اندلاع الحرب في سورية، والتي لا يزال يعاني السوريون من تداعياتها الوخيمة. وجاء الزلزال ليعصف بالأزمة الإنسانية في سورية وليضيف آلاماً جديدة على السكان. لقد حان الوقت للانتقال إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية في سورية وأن تطوي الدول صفحات الخلاف لمعالجة الأزمة السورية، بعيداً عن الاستقطاب والانقسامات التي يشهدها النظام الدولي، إذ لا ينبغي التمسك بالمواقف التقليدية والمتصلبة التي تميز وتفرق بين السوري في دمشق والسوري في إدلب.

وفي سياق مناقشتنا اليوم للأوضاع السياسية والإنسانية في سورية، أود الإشارة إلى خمس نقاط.

أولاً، نشدد على أن إحلال الأمن والاستقرار في سورية لن يتحقق دون معالجة مختلف التحديات الأمنية وتكريس الجهود الدبلوماسية

الكوارث، مما يساعد الجانب السوري على استعادة البنية التحتية، وتدعيم المساكن وإعادة بنائها، وصيانة شبكات إمدادات المياه والطاقة. وتحقيقاً لتلك الغاية، بات من المهم مواصلة تعزيز مشاريع الإنعاش المبكر ذات الصلة. وينبغي للأمانة العامة أن تتشاور عن كثب مع جميع الأطراف وأن تعمل بنشاط لوضع الخطط المناسبة. وسيكون من الضروري أيضاً إدماج إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب في مشاريع الإنعاش المبكر في أقرب وقت ممكن من أجل تهيئة بيئة عمل آمنة لإعادة الإعمار بعد الكوارث. وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى أنه يجب التغلب على ثلاث عقبات من أجل زيادة تحسين إيصال الإغاثة الإنسانية في سورية.

أولاً، لم يتم إحراز أي تقدم على الإطلاق فيما يتعلق بعمليات الإغاثة عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية خلال الشهر الماضي. وينبغي للأمانة العامة أن تبذل جهوداً أكبر لتعزيز أعمال الإغاثة تلك وأن تبلغ المجلس بالمشاكل في الوقت المناسب لتيسير البحث عن حلول.

ثانياً، يجب ضمان التشغيل الآمن لمطار حلب نظراً لأنه جزء مهم من البنية التحتية المدنية ومحور رئيسي لنقل الإمدادات الإنسانية. ويساورنا القلق إزاء الغارة الجوية الإسرائيلية الأخرى التي وقعت في المطار أمس ونأمل ألا يحدث شيء مماثل مرة أخرى. فيجب احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ثالثاً، بينما أعلنت البلدان المعنية عن تخفيف مؤقت أو تعليق للجزاء الأحادية الجانب على سورية بعد الزلزال، فإن هذه التدابير المؤقتة لا يمكن أن تعوّض عن الأضرار المنهجية الناجمة عن جزاءاتها الطويلة الأجل. وعليها أن ترفع فوراً ودون قيد أو شرط جميع الجزاءات الأحادية الجانب غير القانونية المفروضة على سورية وأن تكفّ عن مقاقمة الكارثة الإنسانية بشكل مصطنع.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية في سورية، ترحّب الصين بالمشاركة المكثفة للمبعوث الخاص بيدرسن مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تمشياً مع نهج خطوة مقابل أخرى الوارد

عدم إيصال أي مساعدات عبر الخطوط منذ وقوع الزلزال، الأمر الذي يمثل استغلالاً خطيراً للكارثة الحالية حيث تقوم الجماعات الإرهابية بمنع وصول المساعدات الإنسانية داخل سورية بشكلٍ تعسفي، في تجاهل صارخ للقيم والمبادئ الإنسانية، لتفاقم بذلك معاناة المدنيين. ولا بد من العمل على ضمان وصول المساعدات عبر الخطوط دون أي عوائق بناءً على القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣).

أخيراً، نؤكد على ضرورة بذل جميع الجهود المتاحة لتسهيل عودة للاجئين السوريين إلى موطنهم بعزة وكرامة وأمان والاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية، وأخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء تنفيذ مشاريع التعافي المبكر وإعادة الأعمار. ونعرب في هذا الصدد عن دعمنا للحوار بين سورية وتركيا لإحراز تقدم في ملف عودة اللاجئين. لا يمكن ترك الأوضاع الراهنة في سورية على حالها، إذ يستحق الشعب السوري الشقيق أن يعيش في بيئة يسودها الأمن والاستقرار، الأمر الذي يستوجب تكثيف الجهود على كافة الأصعدة لإنهاء الأزمة السورية.

وأختتم بتهنئة الشعب السوري وكافة الشعوب العربية والإسلامية بقدوم شهر رمضان المبارك، سائلين أن يعود على الجميع بالخير والبركات.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير بالنيابة تلاحمة على إحاطتهما.

ما برح الوضع الإنساني في شمال غرب سورية مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي منذ وقوع الزلزال القوي في ٦ شباط/فبراير. وفتحت الحكومة السورية معبري باب السلام والراعي، مما أدى إلى تحسين كبير في كفاءة نقل الإمدادات. وترحب الصين بذلك التطور وتقدر التفاعل والتعاون الإيجابيين بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، فضلاً عن أعمال التنسيق الفعالة لمختلف الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

وفي المرحلة المقبلة، ينبغي أن تكون المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سورية أكثر تكاملاً عضوياً مع إعادة الإعمار بعد

المتزايدة من حالات الكوليرا ومرض فيروس كورونا والتهابات المعدة والأمراض الجلدية. والشعور بانعدام الأمن مرتفع، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال الذين نجوا من المأساة وتركوا بلا مأوى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد مثير للقلق من الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية والحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية. وإزاء خلفية الدمار الناجم عن الحرب والزلازل الأخيرة، من غير المقبول أن ترتكب أعمال ضد حياة السكان المدنيين وسلامتهم وأن يتم تدمير البنى التحتية الاستراتيجية الضرورية لمعيشة المواطنين الأساسية، وكل ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وتدين إكوادور إدانة قاطعة للهجمات بالقذائف على حي سكني في دمشق، فضلاً عن تدمير البنية التحتية لمطار حلب الدولي، مما أعاق الحركة الجوية في وقت حساس بشكل خاص بالنظر إلى الاحتياجات الهائلة للمساعدة الإنسانية.

وقد أظهر مجلس الأمن التزامه بتحديد استراتيجيات لتخفيف معاناة الشعب السوري. وأبقى اعتماد القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) معبر باب الهوى الحدودي مفتوحاً بينما فتح معبرين حدوديين إضافيين - باب السلام والزراعي - في أعقاب الزلزال، مما مكن من دخول ٩١٠ شاحنات محملة بالمعونة الإنسانية إلى شمال غرب سورية. ونحث الحكومة السورية على إبقاء تلك المعابر مفتوحة إلى أجل غير مسمى والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بمواصلة دعم المبادرات التي تسهم في حل الأزمة المتعددة الأبعاد، لا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية خطوة مقابل خطوة التي ينتهجها المبعوث الخاص ببيدرسن. وندعو إلى إسكات البنادق في سورية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تظهر بلدان المنطقة والمجتمع الدولي الآن تضامنها مع الشعب السوري.

**السيدة بيرسفيل (سويسرا)** (تكلمت بالفرنسية): أدلي بهذا البيان بشأن الحالة السياسية في سورية بصفتي الوطنية. فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، أكرر ما ذكره زميلنا ممثل البرازيل بالنيابة عن بلدنا، وأود أن أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيد تلاحمة.

في القرار. وتؤيد الصين استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن وفقاً لمبدأ العملية التي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها. ونرحب بزيارة الرئيس السوري إلى الإمارات العربية المتحدة والاجتماع بين رئيسي الدولتين، وكذلك بنظر تونس في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع سورية. ونتطلع إلى نتيجة إيجابية للاجتماع المقترح لنواب وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا وسورية. ونحن واثقون بأن المساعدة المقدمة من بلدان المنطقة ستساعد على تعزيز فرص التوصل إلى تسوية سياسية في سورية. كما ندعو المزيد من البلدان إلى أخذ زمام المبادرة في تهيئة بيئة خارجية مؤاتية للتوصل إلى تسوية سياسية. لا يزال الوضع الأمني الحالي في سورية معقداً. ويجب على المجتمع الدولي أن يكافح الإرهاب في سورية بجميع أشكاله ومظاهره دون أي تسامح. وأي محاولات لاستغلال الإرهاب لأغراض فردية ستأتي بنتائج عكسية ولن تحقق الأثر المرجو.

وأخيراً، نحث مرة أخرى القوات الأجنبية على سحب جميع عناصر وجودها العسكري غير القانوني في سورية ووقف نهب مواردها الطبيعية.

**السيد بيريس لوس (إكوادور)** (تكلم بالإسبانية): أعرب عن تقديري للمعلومات التي قدمها المبعوث الخاص ببيدرسن والمدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد طارق تلاحمة.

وننوه بالجهود التي تبذلها فرق الأمم المتحدة والوكالات الشريكة لها على الأرض لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية للسكان السوريين في سياق الزيادة الهائلة في عدد المشردين والنازحين. لقد كانت مساهمات الدول المانحة حاسمة الأهمية، وفي ذلك الصدد يؤيد وفدنا طلب الأمين العام تحديد الاستراتيجيات التي ستمكن من جمع كامل مبلغ النداء العاجل الذي وجهه في ١٤ شباط/فبراير بأسرع ما يمكن. ووفقاً للأرقام التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تضرر ما يقدر بنحو ٨,٨ مليون شخص من الزلازل، نصفهم تضرروا بشدة. إن النظام الصحي على وشك الانهيار، ويتفاقم ذلك بسبب الأعداد



وتشعر سويسرا بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في جميع أنحاء البلد منذ عام ٢٠١١. وتدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها في هذا الصدد بغية وضع حد للحالة الكارثية التي يجد المدنيون والمحرومون من حريتهم أنفسهم فيها بسبب النزاع. ولا نزال نشعر بقلق خاص إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال. إن كفالة العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب شرطان أساسيان لتحقيق سلام دائم. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا، على سبيل المثال، عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة لسورية. ونود أيضا أن نشدد على الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن الأهمية منع تكرار هذه الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في المستقبل في سورية أو في أي مكان آخر.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيد تلاحمة على إحاطتهما وعلى عمل فريقيهما.

قبل حوالي ١٢ عاما، خرج الشعب السوري سلميا إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والإصلاح السياسي وبحكومة تحترم حقوق الإنسان وتدعمها. وقد قابل نظام الأسد هذه المطالبات بهجوم وحشي ضدهم. وأضاف الزلزال الذي وقع الشهر الماضي مأساة أخرى إلى تلك الأزمة. وتواصل المملكة المتحدة توجيه دعما للشعب السوري، فقدمت ٤,٦ بليون دولار من المساعدات الإنسانية منذ عام ٢٠١١. وفي أعقاب الزلزال، أعلننا عن ٥٢ مليون دولار إضافية في جميع أنحاء سورية وتركيا لتمويل الغذاء والإمدادات الطبية والمأوى. ويجب أن تصل هذه الموارد إلى أكثر من ٤,١ مليون شخص في شمال غرب سورية بأكثر الوسائل فعالية وكفاءة، بما في ذلك من خلال الوصول الذي يمكن التنبؤ به عبر الحدود. ونرحب بجهود الأمم المتحدة لتقديم ذلك الدعم وتوسيع نطاقه. ولكن دعونا لا نخطئ بالاعتقاد أن النزاع قد انتهى. فحتى بعد وقوع الزلزال، استؤنفت الأعمال العدائية، مع وجود العديد

في آذار/مارس ٢٠١١، خرج السوريون إلى شوارع درعا ودمشق سعيا للإصلاح. وفي أجزاء كثيرة من سورية، لا تزال الجدران تحمل آثار تلك الأشهر الأولى في شكل كتابات على الجدران لا تجسد حزن السوريين وغضبهم فحسب، بل وتجسد أيضا تصميمهم الراسخ على بناء مستقبل جديد. وبعد حوالي ١٢ عاما من المظاهرات الأولى، لا تزال سورية تموج بالنزاع. لقد تغير البلد إلى الأبد جراء قمع التطلعات المدنية لجيل كامل من السوريين، وتدمير البنية التحتية والروابط الثقافية والاجتماعية، والتشريد القسري لملايين الأشخاص داخل البلد وخارجه. فبعد ١٢ عاما من النزاع، لا يزال احتجاز عشرات الآلاف من السوريين واختفائهم القسري يقل كاهل المجتمع السوري. ولا تزال مسألة المحتجزين والمفقودين شاغلا رئيسيا من شواغل السلام والأمن.

وفي مواجهة الفراغ الهائل الناجم عن حالات الاختفاء هذه، والرماد والأنقاض التي خلفها النزاع ومؤخرا الزلازل، يظل إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية أمرا في غاية الأهمية، وللمرأة السورية دور هام تضطلع به في هذا الصدد. ومن أجل تحسين الظروف الاجتماعية والمادية والإنسانية والسياسية للمرأة في بلدها، ندعم المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة السورية في القرارات التي تؤثر على مستقبلها واحتياجاتها وتطلعاتها للمستقبل، سواء كانت مواطنة أو لاجئة أو ممثلة سياسية أو ممثلة للمجتمع المدني. ويتماشى ذلك مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نرحب بالطابع الشمولي للمجلس الاستشاري للمرأة السورية وجهوده لتعزيز الحوار.

وعلى نحو ما قال المبعوث الخاص ببيدرسن مؤخرا، "الوضع في سورية لا يحتمل، والاستمرار بنفس الطريقة يجافي الإنسانية والمنطق". وتؤيد سويسرا جهود المبعوث الخاص لإعادة بناء الثقة بين مختلف الأطراف في السياق الحالي حتى تكون هذه اللحظة نقطة تحول. وتدعو الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور نشط في البحث عن حل سياسي للنزاع، وسنواصل الإبقاء على جنيف مفتوحة لاستضافة جميع أنواع المحادثات والمبادرات الرامية إلى تعزيز سلام دائم في سورية.



بالفعل إمدادات الإغاثة للطوارئ ومساعدات إنسانية بلغت حوالي ١٨,٥ مليون دولار.

وبوسع اليابان، وهي بلد عانى على مر تاريخ من زلازل شديدة، أن تستخدم خبرتها لتحديد ما سيلزم في المرحلة المقبلة. وينبغي أن تكون الأولوية للتصدي فوراً للمخاطر الثانوية الناجمة عن الزلازل، بما في ذلك انهيار المزيد من المباني وتفتيش الأوبئة، ولجعل المباني والمجتمعات المحلية قادرة على الصمود في مواجهة الزلازل، كما أبرز وزير الخارجية هاياشي في بيانه خلال مؤتمر بروكسل للجهات المانحة في وقت سابق من هذا الأسبوع. ولذلك، ينبغي للجهات المانحة الاستمرار في تقديم دعم سخي للدعاء العاجل بشأن سورية وخطة الاستجابة الإنسانية. ويجب علينا أن نستفيد استفادة كاملة من جميع طرائق المعونة وأن نزيد من تعزيز التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة في المجال الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وترحب اليابان مرة أخرى بالاتفاق بين الحكومة السورية والأمم المتحدة على فتح معبرين إضافيين ليتسنى إيصال المزيد من المساعدة إلى الشمال الغربي. كما نقدر الموافقة العامة للحكومة السورية على إيصال المساعدات عبر خطوط التماس. وقد شهدنا بالفعل إرسال الأمم المتحدة لقربة ١ ٠٠٠ قافلة معونات تحمل إمدادات الإغاثة التي توفر بصيصاً من الأمل في خضم الدمار، ولكن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون. وفي الوقت نفسه، نرفض الأعمال العسكرية الرامية إلى استغلال حالة الطوارئ لتحقيق مصالح أنانية. ويساورنا قلق بالغ إزاء الغارات الجوية التي شنت مؤخراً على شمال غرب سورية والهجوم على مطار حلب الدولي، حيث تسبب ذلك في عرقلة عمليات المساعدة الإنسانية على نحو خطير.

إن شهر رمضان المبارك فرصة للتأمل وضبط النفس. ووقف الأعمال القتالية وإبرام وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد أمران أساسيان لإيصال المعونة الضرورية ولتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف المعنية. ويساورنا القلق البالغ إزاء عدم تحديد جدول زمني

من الأمثلة على هجمات النظام التي تلحق الضرر بالمدنيين، في حين أن صناعة مخدرات الكبتاغون في سورية والبالغ حجمها بليون دولار تمثل خطراً جديداً مزعماً للاستقرار في المنطقة.

وعلى نحو ما قال الأمين العام في الذكرى السنوية للنزاع، يجب تحويل الدعم والتضامن المقدمين في أعقاب الزلازل إلى طاقة متجددة على المسار السياسي. إننا بحاجة إلى معالجة المسائل الأساسية وراء النزاع. وهناك حاجة ماسة لوضع نهاية للنزاع تكون شاملة للجميع ومسؤولة. ويوفر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الإطار لتحقيق السلام المستدام والدائم الذي يستحقه الشعب السوري. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لإحراز تقدم على هذا المسار، بما في ذلك المشاركة الهامة للمبعوث الخاص بيدرسن والدول الأعضاء في المنطقة هذا الأسبوع. وأحث جميع الزملاء في هذه القاعة على الاضطلاع بدورهم في إحلال السلام من أجل الشعب السوري.

وفي الأسبوع المقبل، سنستمع من الأمين العام عن محنة الأسر التي لا تزال تبحث عن أحبائها ودعوته إلى النظر في إنشاء آلية للمفقودين. فهذه مسألة تؤثر على جميع السوريين من جميع أطراف النزاع. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من التكايف لتقديم بعض الحلول.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد طارق تلاحمة، القائم بأعمال مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

كما أود أن أبدأ ببياني بالإشارة إلى أن هذا الشهر يصادف مرور ١٢ عاماً على بداية الأزمة في سورية. وينبغي ألا ننسى القصص المأساوية لكل ضحية بلا استثناء - القتلى والمسنجين، والمشردين والنازحين، وصدمة الأطفال الذين لم يعرفوا سوى النزاع منذ ولادتهم. وكان الزلازل بمثابة كابوس تلو الآخر. وثمة حاجة إلى اتباع نهج غير مسبوق للتعامل مع تلك الكارثة التي تعجز الكلمات عن وصفها. وثمة حاجة إلى أن نزيد المعونة الإنسانية زيادة هائلة وأن نقدم مساعدات طويلة الأمد من أجل التعافي المبكر للمنطقة المتضررة. وقدمت اليابان

يجب أن يكون وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني أولوية لجميع الأطراف. ومن أجل مصلحة الشعب السوري، الذي يتوق إلى سلام دائم، ستقف فرنسا بحزم ولن تغير موقفها تجاه النظام إلى أن يحرز تقدماً حقيقياً ومستداماً نحو إيجاد حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فلا يمكن للزلزال الذي وقع في ٦ شباط/فبراير أن يمحو وحشية النظام تجاه شعبه أو جرائم الحرب التي يتحمل مسؤوليتها. وحتى الآن، اختفى أكثر من ١٥٥ ٠٠٠ شخص، قضى معظمهم فترات في سجون النظام. وستواصل فرنسا كفاحها ضد الإفلات من العقاب دون هوادة.

لقد وصل الفساد الممنهج والواسع النطاق إلى مستويات غير مسبوقة. فسورية تنتج الآن ٨٠ في المائة من الإنتاج العالمي لحبوب الكبتاغون، وذلك في تجارة للمخدرات تديرها الدولة وتقدر قيمتها بأكثر من ٥٧ بليون دولار، يستفيد منها النظام وعدد قليل من رجال الأعمال المقربين من النظام والمليشيات الموجودة في سورية. ويشكل ذلك عاملاً مزعجاً للاستقرار في المنطقة بأسرها. ولذلك، تود فرنسا الحصول على مزيد من المعلومات من الأمم المتحدة بشأن إنتاج الكبتاغون.

**السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد بيدرسن والسيد تلاحمة على إحاطتهما.

يحزننا كثيراً أنه في كل مرة نأخذ فيها الكلمة للتكلم بشأن هذا الملف، نجد صعوبة في إيجاد الكلمات لوصف تدهور الوضع الكارثي في سورية، المستمر منذ أكثر من ١٣ عاماً. فالأزمة الإنسانية تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. إذ يحتاج أكثر من ٧٠ في المائة من السكان إلى المعونة الإنسانية العاجلة للبقاء على قيد الحياة. ونشيد بالاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين لتعهدهم بتقديم ٧,٥ بليون دولار خلال مؤتمر جمع التبرعات في بروكسل يوم الإثنين من هذا الأسبوع لمساعدة تركيا وسورية في أعقاب الزلزال المدمر.

إن النزاع لم يتجمد على الإطلاق، حيث يُقتل الناس يومياً بسبب القنابل التي تُلقى من الطائرات أو جراء قصف الدبابات أو الهجمات

لعقد الاجتماع التاسع للجنة الدستورية في جنيف، وهي عنصر أساسي للنهوض بالعملية السياسية. فاللجنة الدستورية هي الصيغة الوحيدة التي يمكنها أن تجمع بين كل الجهات الفاعلة في حوار ويجب ألا يعرقل أي عضو في مجلس الأمن عملها. ونذكر أن الأنشطة الدبلوماسية الإقليمية تسارعت منذ وقوع الزلزال ونأمل أن يهيئ ذلك بيئة أفضل لكي يحقق النهج التدريجي للمبعوث الخاص بيدرسن القائم على أساس خطوة مقابل أخرى نتائج ملموسة.

أخيراً، إن أبناء الشعب السوري هم من خاطروا بأرواحهم لإنقاذ الأشخاص المدفونين تحت الأنقاض. ويجب أن يتولوا هم زمام العملية السياسية المطلوبة إذا أردنا إعادة سورية إلى سابق عهدها، بلد الكرامة والجمال. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية دعم تلك العملية.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد بيدرسن والسيد تلاحمة على إحاطتهما. وأود أن أشدد على نقطتين.

زادت فرنسا للتو من مساعداتها إلى الشعب السوري مرة أخرى. وتعهد المانحون الدوليون بتقديم ٩٥٠ مليون يورو في المؤتمر المعقود في بروكسل يوم الإثنين، ٢٠ آذار/مارس. وأعلنت فرنسا عن مساهمة إضافية بقيمة ٧ ملايين يورو، لتصل مساعداتها منذ وقوع الزلزال إلى ٢٦ مليون يورو، وذلك للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الزلزال. وبدأت فرنسا العمل على الفور وأرسلت ٤٠ طناً من إمدادات الطوارئ لتلبية الاحتياجات بالغة الأهمية في اليوم التالي لوقوع الكارثة. وبينما أدى الزلزال إلى عمليات نزوح إضافية، فإن نصف سكان سورية كانوا قد أُجبروا بالفعل على مغادرة منازلهم منذ عام ٢٠١١، ونشيد بجهود الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين منذ ١٢ عاماً. وسنواصل دعمها في مساعيها، بما في ذلك من خلال مؤتمر بروكسل السابع المقرر عقده في حزيران/يونيه. وينبغي أن نشير أيضاً إلى أننا نتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتنفيذ برامج لإعادة التوطين.

غير أن المأساة الإنسانية الناجمة عن الزلزال يجب ألا تجعلنا ننسى وقائع الحرب في سورية. وكما أكد المبعوث الخاص اليوم،

لا تزال أصداء العواقب المدمرة للزلازل تتردد في سورية. فبعد ستة أسابيع، ما زلنا نكابد الخسائر الفادحة في الأرواح، وتدمير آلاف المنازل، والعواقب المهلكة للبنية التحتية المدنية الضعيفة والمتهالكة بالفعل في جميع أنحاء البلد. وبينما نشيد بعمل الأمم المتحدة ووكالاتها، فإننا ندرك أيضاً الحاجة إلى زيادة حجم المساعدات التي يتم تقديمها إلى شمال غرب سورية وضمان وصولها إلى الأماكن التي تكون هناك حاجة إليها في أسرع وقت ممكن. ونحيط علماً بالشواغل التي أبرزتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

ولا تزال هناك احتياجات هائلة. وبدون زيادة كبيرة ودعم أكبر للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية في سورية، من المحتم أن ترتفع مستويات الوفيات التي يمكن تجنبها. وفي ذلك الصدد، تحيط مالطة علماً بشكل إيجابي بزيادة عدد الشاحنات المرسلّة عبر معبر باب السلام في الأيام الأخيرة. ومعبر باب الهوى هو المكان الذي عبرت من خلاله الغالبية العظمى من الشاحنات حتى الآن، مما يؤكد على الأهمية المستمرة لإبقاء الآلية العابرة للحدود مفتوحة وعاملة. كما ندعو جميع الأطراف إلى دعم وتسهيل تدفق المساعدات عبر خطوط التماس من دمشق إلى الشمال الغربي والشمال الشرقي. وأعربت مالطة عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بوقوع غارات جوية استهدفت مطار حلب في 6 آذار/مارس. ونشاط المُنسق المقيم في سورية مخاوفه بشأن الآثار المحتملة لمثل هذه الهجمات على عملية المساعدات الإنسانية.

لقد دخل النزاع السوري عامه الثالث عشر هذا الشهر. والواقع هو أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو جماعة متبقية أن تحل هذا النزاع بمفردها. وكما أظهرت سنوات الدمار بجلاء، لا يوجد حل عسكري للنزاع، ولكن هناك العديد من المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، الذي لا يزال السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدماً للخروج من الوضع الراهن. وعلى سبيل المثال، يقع الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفاً في سورية على نحو شفاف وقابل للتحقق، فضلاً عن توفير المعلومات حول مكان ومصير المفقودين والمختفين قسراً، ضمن سلطة الأطراف. ومن شأن

الإرهابية. ولا تزال سورية حقلاً للقتل، غارقاً في دماء المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، فيما عانى أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ سوري من الاختفاء قسراً أو احتجزتهم إدارة المخابرات التي تنتهج أساليب مروعة. ولا توجد عملية سياسية في سورية. إذ لا تبدو على اللجنة الدستورية التي ولدت ميتة أي علامات على الحياة. وعقب سبع سنوات من اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو شرط لا غنى عنه لحل النزاع في سورية، لا يزال القرار حبراً على ورق. ونظام الأسد هو المسؤول بشكل رئيسي عن تصنيف سورية كثالث أقل البلدان أماناً في العالم، وفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٢.

لقد أخفقنا بشكل جماعي في منع النظام السوري من ذبح شعبه. وفشلنا في محاسبة النظام على أخطر الجرائم - جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية مع الإفلات التام من العقاب. ولا يمكن تحقيق السلام في سورية من دون ضمان العدالة وكفالة المساءلة.

ونؤيد بقوة جميع المحاولات الرامية إلى إجبار النظام السوري على التقيد بقرارات المجلس والبدء في التعاون بحسن نية لبدء الانتقال السياسي في سورية. وندعم بقوة إنشاء آلية جديدة لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في آب/أغسطس 2022. ونحن ندعم بقوة التنفيذ الكامل للقرار 2672 (2023) وتجديد عمليات المساعدات عبر الحدود في شمال غرب سورية، فضلاً عن إفتح معابر حدودية جديدة لتلبية الطلب المتزايد على المساعدات الإنسانية، والتي يجب ألا يتم تسييسها أبداً. إن التحرك لإنقاذ من هم في أمس الحاجة هو أقل ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي ليظهر للسوريين أنه لم يتم التخلي عنهم، حتى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة ومواصلة إيمانهم بالبشرية.

**السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** أبدأ بشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيد تلاحمة على ملاحظتهما الواقعية. في هذا اليوم الخاص، نتمنى أيضاً لجميع المجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم شهر رمضان كريم وشهر رمضان مبارك.

تلاحمة، على إحاطتهما. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

لقد أدى اقتران 12 عاما من النزاع وكارثة طبيعية ذات أبعاد مروعة في منتصف الشتاء إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. وضرب الزلزال، للأسف، 15.3 مليون سوري، يمثلون حوالي 70 في المائة من السكان، في وقت كانوا فيه بحاجة بالفعل إلى الدعم الإنساني. ومن المحزن أنه أودى بحياة أكثر من 6,000 وجرح كثيرين آخرين. وأصبح مئات الآلاف بلا مأوى في ظروف الشتاء، وبقي المزيد منهم في عداد المفقودين بعد الكارثة.

ولم يكن هناك وقت أكثر حرجا من أي وقت مضى، يحتاج فيه السوريون إلى دعم المجتمع الدولي بشكل عاجل، كما هو الحال الآن. ويتطلب الارتفاع الهائل في عدد الأشخاص المحتاجين إلى الدعم الإنساني في أعقاب الكارثة موارد إضافية. ويجب أن تحظى جميع الجهود الموجهة نحو حشد الدعم العالمي للشعب السوري بالدعم اللازم من الجميع. وبناء على ذلك، نشكر جميع المانحين الذين ارتقوا إلى مستوى التحدي لتقديم تبرعات سخية، بلغت حتى 21 آذار/مارس حوالي 312.1 مليون دولار من أصل 397 مليون دولار مطلوبة من خلال النداء العاجل لزلزال سورية. كما نقدر جهود الاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين الآخرين الذين تعهدوا بتقديم ما يقرب من بليون دولار دعما لجهود الإغاثة من الزلزال في البلد. وبينما نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي للمساعدة في جمع المبلغ المتبقي البالغ 85 مليون دولار تقريبا والمطلوب لتمويل النداء العاجل بالكامل، يتم تذكيرنا بأن خطة الاستجابة الإنسانية للبلد لا تزال تواجه نقصا في التمويل بنسبة تزيد عن 90 في المائة. ولا يزال الشعب السوري يعول على دعما في هذا الصدد في وقت المعاناة هذا، ويجب ألا نخذله.

وفي خضم المأساة التي تتكشف، نشجب الأعمال العدائية العسكرية التي لا هوادة فيها من قبل الأطراف، بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي شنها داعش وهيئة تحرير الشام على طول الخطوط الأمامية. تلك الهجمات الخرقاء، التي لا تزال تحصد أرواح المدنيين،

هذه الخطوات أن تؤدي إلى انفراجة سياسية حقيقية. ونحث السلطات السورية على السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة الجمهورية العربية السورية وإقامة وجود ميداني لها هناك. ومن شأن إعادة عقد اللجنة الدستورية واستئناف عملها في جنيف أن يبعثا أيضا بإشارة إيجابية، وكذلك وضع سياسات وتشريعات بشأن القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة وتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال نظام الحصص والتدابير الخاصة.

ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات متفشيا. وتدعو مالطة الجمهورية العربية السورية وجميع أطراف النزاع إلى تعزيز الإطار الوطني لحماية الأطفال وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنع تكراره. ونكرر مرة أخرى دعوتنا جميع الأطراف، ولا سيما الوفد السوري، إلى المشاركة البناءة في العملية. ولذلك، تظل مالطة داعمة لعملية سياسية حقيقية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة، حيث يعمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون بشكل بناء ومتسق من أجل الشعب السوري. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن جميع عمليات عودة السوريين من اللاجئين والنازحين داخليا يجب أن تكون آمنة وقانونية وطوعية، بما يتماشى مع المعايير التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وأختتم بياني بإبراز دعمنا الكامل لعمل المبعوث الخاص بيدرسن ومبادراته التي تقوم على أساس خطوة مقابل خطوة. لقد حان الوقت لكسر الجمود، والسعي لتحقيق المساءلة، والتحرك نحو تحقيق سلام عادل ودائم.

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وبلدي، غانا.

نشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والمدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد طارق

وتعزيزاً للعملية السياسية، فإن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن ثابتة في دعمها للجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن، بما في ذلك عملياته القائمة على مبدأ خطوة مقابل أخرى، لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع. ولذلك، يجب على الأطراف الالتزام بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتعاون لكسر الجمود الحالي في الهيئة المصغرة للجنة الدستورية.

ويتمثل أحد تدابير بناء الثقة المهمة في معالجة مسألة المحتجزين، بما في ذلك تيسير الإفراج عن الفئات الضعيفة المحتجزة، مثل المسنين، فضلاً عن النساء والأطفال، وتوضيح وضع الأشخاص المفقودين. ومن شأن إحراز تقدم في ذلك المجال أن يسهم إسهاماً إيجابياً في نهج المبعوث الخاص القائم على مبدأ اتخاذ خطوات مقابل أخرى لإيجاد سبيل للتقدم على المسار السياسي.

وبالعودة إلى الحالة الإنسانية، فقد دمر النزاع المسلح المستمر منذ ١٢ عاماً اقتصاد البلد، حيث دفع معدل التضخم إلى مستويات قياسية وأضعف العملة المحلية، في حين ترتفع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بما يتجاوز القوة الشرائية للسوريين العاديين، فيما تفيد تقارير بأن قرابة ١٢,١ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والخدمات الاجتماعية والأساسية في طور الانهيار، مع نقص الكهرباء وأزمة الوقود وندرة المياه، مما يؤثر بشكل خاص على السوريين العاديين الذين يتعين عليهم الآن مواجهة نقشي الكوليرا بالإضافة إلى كل ما يعانون منه. ونشيد بحملة الأمم المتحدة للتحصين ضد الكوليرا وندعو إلى اتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للمرض.

إن الحالة الإنسانية المتردية في سورية تستدعي أن نتخذ إجراءات عاجلة وجماعية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة تأييدهم الثابت لاستخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدات إلى كل شخص محتاج في سورية. ولا تزال آلية المساعدات عبر الحدود، فضلاً عن عمليات التسليم عبر خطوط التماس، بالغة الأهمية للتخفيف من معاناة الشعب السوري. كما نشيد بالجهود الأخيرة لتوسيع

تغرق سورية في مستويات أعمق من عدم الاستقرار. إن مقتل 42 مدنياً، من بينهم أربع نساء و 13 طفلاً، فضلاً عن إصابة 52 آخرين نتيجة لتلك الأعمال العدائية، أمر يبعث على بالغ الأسى. وكما هو الحال دائماً، وفي سياق استمرار الأعمال العدائية وما ينجم عنها من شواغل تتعلق بالحماية، تدفع النساء والفتيات الثمن الأكبر، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وتدين استهداف المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية ونستعري انتباه جميع الأطراف إلى التزامها بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونذكر الأطراف بأن تصعيد العنف يعرض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع للخطر ويقوضها، وندعوها إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة.

ومما يثير قلقنا بوجه خاص أيضاً استمرار هجمات القوات الأجنبية التي تستهدف البنية التحتية المدنية في سورية، والتي يحميها القانون الدولي الإنساني، في وقت وصل فيه البلد إلى أدنى مستوياته. وتدين الغارات الجوية المنسوبة إلى إسرائيل في 7 و 22 آذار/مارس، والتي استهدفت مطار حلب الدولي وعطلت توزيع المساعدات الإنسانية الحيوية من جانب الأمم المتحدة ووكالات المعونة الأخرى التي تساعد ضحايا الزلزال في البلد. ونذكر بأن غارات جوية مماثلة على نفس المطار في أيلول/سبتمبر 2022 تسببت في أضرار مادية وفي تعطل تقديم الخدمات. وندعو إسرائيل إلى الكف عن شن هذه الهجمات على سورية واللجوء إلى الوسائل السلمية لمعالجة شواغلها، بدعم من المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى الظروف الراهنة في سورية، أصبحت الحاجة إلى حل سياسي للنزاع أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ويبقى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خريطة الطريق الأساسية لإيجاد الحل السياسي المنشود، مع الأخذ في الاعتبار آراء أوسع طيف من السوريين، بما في ذلك أصوات النساء والمجتمع المدني. ونؤكد من جديد أن السبيل الأكثر قابلية للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين هو عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة وتبلي تطلعات الشعب السوري.

وذلك جراء السياسات الهدامة التي اتبعتها ثلاث دول دائمة العضوية في هذا المجلس، هي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا.

إنه لمن المستهجن أن تخرج علينا هذه الدول الثلاث، ومعها ألمانيا، ببيان مشترك في ١٦ آذار/مارس (انظر S/PV.9285)، يقلب الحقائق ويتلاعب بالأحداث ويتناغم مع نفس حملات تضليل الرأي العام التي دأبت هذه الدول على شنها ضد الدولة السورية منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن. لقد هدفت تلك الدول من بيانها إلى التنصل من تورطها في سفك دماء السوريين سواء من خلال العدوان المباشر أو من خلال أدواتها من التنظيمات الإرهابية المختلفة وحاولت تبرئة نفسها من المعاناة الإنسانية الشديدة التي وصل لها الشعب السوري جراء سياسات العقاب الجماعي التي مارستها عبر الحصار والعقوبات الأحادية التي تفرضها، ناهيك عن إصرارها على تجاهل حرمانها للسوريين من ثرواتهم ومقدراتهم الوطنية.

إن سياسة المعايير المزدوجة التي تحكم العقلية الغربية تجعلها تشوه الحقائق في هذا المجلس، إذ أنها تدعي الحرص على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، لكنها لا تتحرك يوماً لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والممنهجة على الأراضي السورية والتي كان آخرها العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مطار حلب الدولي فجر يوم أمس الأربعاء، ٢٢ آذار/مارس الجاري، وتسبب في خروجه عن الخدمة للمرة الثانية خلال هذا الشهر، في جريمة مزدوجة على مرفق مدني، يُستخدم عقب الزلزال لدعم عمليات إيصال المساعدات الإنسانية.

إن هذه الدول تتباكى على وضع اللاجئين والنازحين السوريين لكنها تتجاهل أنها عملت، بشكل مباشر، على تقويض حالة الأمن والاستقرار التي كان يعيشها الشعب السوري والتي تسببت في دفع الكثيرين إلى الخروج من مناطقهم. ترونها تعرب أمامكم عن القلق من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهي التي خلقت مناخاً مناسباً للتنظيمات الإرهابية والإجرامية لممارسة أنشطتها العابرة للحدود والتي حققت لها عوائد مالية كبيرة ساهمت في تمويل أنشطتها الإجرامية.

عمليات التسليم عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية وندعو الأطراف إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لتهيئة بيئة آمنة ومأمونة للمضي في توسيع نطاق الدعم عبر خطوط التماس. ومع ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للجهود الإنسانية الأكثر استدامة نسبياً من خلال أنشطة الإنعاش المبكر وكسب الرزق، مما قد يساعد على الحد من الاعتماد المستمر على المعونة.

ولتخفيف العبء الإنساني الهائل في المخيمات، ندعو الدول إلى إعادة مواطنيها إلى بلدانهم، وخاصة النساء والأطفال، من المخيمات الموجودة في سورية، مثل مخيم الهول الذي يعاني من انعدام الأمن بشدة، بطريقة آمنة وكرامة وبما يتماشى مع معايير القانون الدولي الإنساني. كما يجب السماح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية دون عوائق لتقديم الدعم اللازم لأولئك الموجودين في مخيم الركبان.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة التأكيد على أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لا يزال الحل الأكثر قابلية للتطبيق للنزاع. ومن شأن إحراز تقدم في العملية السياسية أن يفتح الطريق الذي طال انتظاره إلى السلام، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وعملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية):** بداية، أشكر السيد بيدرسن والسيد تلاحمة على إحاطتهما هذا الصباح.

خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، وجهت الجمهورية العربية السورية مئات الرسائل المتتابعة إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام. وأحاطت هذا المجلس مرات لا تحصى بما تتعرض له من عدوان على سيادتها وانتهاكات لوحدة وسلامة أراضيها وتدخل سافر في شؤونها الداخلية. إلا أنه لم يتم التعامل معها بالجدية والمسؤولية المطلوبتين،



الولايات المتحدة الأمريكية خلال عدوانه على مدن سورية، وتستدعي أيضاً معرفة مصير أولئك الذين فقدوا على أيدي المجموعات المصنفة إرهابية على قوائم مجلس الأمن كتنظيم داعش، وجبهة النصرة/هيئة تحرير الشام، وغيرهما من التنظيمات الإرهابية على مر أكثر من عشر سنوات .

إن الحكومة السورية، ووفقاً للدستور السوري والقوانين النافذة، ملتزمة بتطبيق إجراءات البحث عن الأشخاص المفقودين، سواء على يد التنظيمات الإرهابية أو قوات الاحتلال الأجنبية، وتسعى جاهدةً لتحديد أماكنهم، بما في ذلك من خلال التعاون في إطار صيغة أستانا لكشف مصير المفقودين الذين تحتجزهم المجموعات الإرهابية. كما تتولى مؤسسات إنفاذ القانون السورية إجراء تحقيقات مستقلة لكل واقعة من وقائع فقدان الأشخاص ممن تسجل شكوى أو إخبار رسمي عن فقدانهم، وخاصة في شمال شرق سورية الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الإرهابيين والانفصاليين .

وجه آخر لتسييس القضايا الإنسانية شهدناه خلال التعامل مع تداعيات الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا في السادس من شباط/فبراير المنصرم، إذ تم مؤخراً التحضير لمؤتمر بروكسل للمانحين لدعم متضرري الزلزال في سورية وتركيا دون التنسيق مع الحكومة السورية الممثلة للبلد الذي حلت به هذه الكارثة، أو دعوتها للمشاركة في أعماله، لا بل أن القائمين على هذا المؤتمر استبعدوا أيضاً أبرز الفاعلين الإنسانيين الوطنيين من المنظمات غير الحكومية السورية من المشاركة.

إن نهج تسييس العمل الإنساني والتنموي في سورية يتجلى أيضاً في إصرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مواصلة فرض تدابيرهما القسرية اللاشعورية واللاإنسانية على الشعب السوري، الأمر الذي حال دون توفير مستلزمات البحث عن ضحايا الزلزال، وإنقاذهم وتأمين الدعم للمتضررين منه. أما ترويجهم لوجود استثناءات لأغراض إنسانية فتدحضه الوقائع التي تثبت أنها إجراءات شكلية غير فعالة، وذات طابع دعائي فقط .

كيف يمكن القبول بقيام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتوفير مظلة الحماية لإسرائيل ومساعدتها على الإفلات من العقاب على جرائمها الإرهابية والإصرار على منع مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته لوقف هذه الجرائم وضمان المساءلة عنها؟

كيف يمكن تبرير قيام رئيس هيئة الأركان الأمريكية في ٤ آذار/مارس الجاري بزيارة إلى قاعدة عسكرية للقوات الأمريكية التي تتواجد بشكل غير شرعي في شمال شرقي سورية، جلسة، وألا يتم إدانتها باعتبارها تمثل انتهاكاً لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها أراضيها؟

كيف يمكن أن نصدق ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالمساهمة الحقيقية في جهود مكافحة الإرهاب وبتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب لإنقاذ العالم من ويلاته، وهي التي تدعم قاعدة للإرهابيين في التنف جنوب شرق سورية وتُسوق مع حلفائها لجماعة إرهابية كالخوذ البيضاء وهي ذراع لجبهة النصرة/هيئة تحرير الشام الإرهابية على أنها منظمة إنسانية؟

كيف يمكن تفسير رفضها استعادة المقاتلين الإرهابيين من حملة جنسياتهم وعائلاتهم، والتوصل من تحمل مسؤولياتها في محاكمتهم ومحاسبتهم، وإعادة تأهيل وإدماج عائلاتهم في مجتمعاتهم؟

لطالما دعت سورية إلى النأي بقضايا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن أية اعتبارات سياسية، إلا أن البعض ما زال يصر على تسييس تلك القضايا. في هذا المجال، أود أن أشير إلى الحملة المنظمة داخل الأمم المتحدة التي تقودها، مع الأسف، نفس الدول الغربية التي تتبع نهجاً عدائياً، وذلك لإثارة موضوع المفقودين في الجمهورية العربية السورية، سعياً منها لإطلاق آلية دولية مسبقة أخرى هدفها الوحيد تشويه الحقائق وزيادة الضغوط على بلد حارب الإرهاب باسم كل شعوب العالم.

إن أي عملية ذات مصداقية للكشف عن مصير المفقودين في سورية تستدعي معرفة مصير الآلاف الذين فقدوا أرواحهم جراء الهجمات الجوية العسكرية التي نفذها ما يسمى التحالف الدولي بقيادة

التي تعمل بلا كلل لتوفير الدعم والإغاثة الأساسيين للمتضررين في حلب وحماة واللاذقية.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك الجهود، يبرز التقرير الأخير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الفجوات في الموارد لا تزال قائمة وتحتاج إلى اهتمام عاجل. ندعو المجتمع الدولي والمانحين إلى مواصلة تقديم الدعم للجهود الإنسانية في سورية.

ونأمل أن تؤدي زيارة السيد غريفيث الأخيرة إلى سورية في ٢١ آذار/مارس، عندما التقى بالسلطات السورية وتشااور معها، إلى زيادة وتحسين إيصال المساعدات والدعم للمحتاجين. ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة السورية لتعزيز وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية.

ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣) مع التركيز على مشاريع الإنعاش المبكر التي تسعى إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية، والتي هي ضرورة لجميع السوريين، وإلى تحسين عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس. ولن توفر هذه الجهود الإغاثة التي تمس الحاجة إليها للشعب السوري فحسب، بل ستمهد الطريق أيضاً للتنمية المستدامة طويلة الأجل. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يتم تقديم المعونة الإنسانية بنزاهة ودون تمييز، وبعيدا عن التسييس أو أي شروط أخرى. إن هذا أمر حيوي لضمان حصول الأفراد الأكثر ضعفا على المساعدة التي يحتاجون إليها وعدم إعاقة الجهود الإنسانية بسبب عوامل خارجية.

وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على رفع الجزاءات الانفرادية اللاإنسانية بغية معالجة الأزمة الإنسانية الراهنة بمزيد من الفعالية. فقد أصبح حصول الشعب السوري على الاحتياجات الأساسية أمرا بالغ الصعوبة جراء تلك التدابير غير القانونية، التي أعاققت قدرة حكومته على توفير الخدمات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية.

وتقف إيران، بصفتها صديقة لسورية، متضامنة مع الشعب السوري خلال هذه الأيام الصعبة وتبقى ملتزمة بتزويده بما يحتاجه من

إن الجمهورية العربية السورية ملتزمة بتقديم التسهيلات للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بهدف إيصال الدعم والمساعدات الإغاثية إلى جميع المناطق المنكوبة بمختلف الوسائل، بما في ذلك من خلال المعبرين الحدوديين الإضافيين اللذين قررت فتحهما بقرار سيادي لتسهيل الاستجابة الإنسانية في المناطق المتضررة الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، وهو الأمر الذي يستحق الاحترام والدعم. إن عبور ما يقرب من ١٠٠٠ شاحنة حتى الآن تحمل مساعدات من الأمم المتحدة إلى شمال غرب سورية هو خير دليل على ذلك. أما التشكيك بهذا القرار، أو إطلاق الادعاءات حول حرق المساعدات الإنسانية عن هدفها، فإنما يمثل سلوكاً بائساً للنيل من جهود الحكومة السورية.

في الختام، نتشدد الجمهورية العربية السورية جميع الدول النظر بموضوعية إلى كل المشاغل التي تم الإعراب عنها، وتدعو إلى تخلي بعض الدول عن سياساتها العدائية والتوقف عن نهج تشويه الحقائق بالنسبة لصورة الدولة السورية وتلفيق الاتهامات ضدها، كما تحث المانحين على التضامن مع السوريين في هذه الظروف الصعبة وعدم جعل معاناتهم أطول، وذلك من خلال حشد التعهدات المالية بما يتماشى مع حجم وفداحة الأضرار. إن تجاوز تداعيات الأزمة السورية يحتاج إلى توفر إرادة سياسية صادقة لدى الدول الأعضاء لمساعدة سورية، وإلى دعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها الوطنية لتحقيق التعافي المبكر والانتعاش الاقتصادي، والسماح للسوريين ببناء مستقبل أفضل لوطنهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

**السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية):** نشكر السيد بيدرسن والسيد تلاحمة على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات والثاقتين.

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تمثل تحدياً، لا سيما بعد الزلزال المدمر الأخير. إننا نشيد بالأمم المتحدة والوكالات الإنسانية

يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة هي النهج الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الأزمة. وبينما نؤكد من جديد التزامنا بالسيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، سنواصل مع شركائنا في صيغة أستانا جهودنا الدؤوبة لتحقيق تطبيع طويل الأجل ومستدام في سورية وحولها. ونؤكد أيضا دعمنا القوي للعمل الجاري للجنة الدستورية ونشيد بما يبذله المبعوث الخاص من جهود دؤوبة ومتواصلة من أجل تسهيل اجتماعات اللجنة، فضلا عن اتصالاته مع الأطراف السورية، التي تشكل خطوات مهمة نحو دفع العملية السياسية قدما.

ويشكل الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الأجنبية في سورية انتهاكا صارخا للميثاق والقانون الدولي والمصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد. وندعو إلى الانسحاب الفوري والكامل لتلك القوات، لما يكتسبه ذلك من أهمية أساسية في تهيئة بيئة مؤاتية لحل الأزمة واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

أخيرا، نرحب بتزايد الاتصالات الدبلوماسية مؤخرا بين سورية وشركائها الإقليميين والدوليين. فتحسين العلاقات الدبلوماسية السورية مع المنطقة وخارجها حاسم الأهمية لكفالة أمن سورية واستقرارها وازدهارها، ومن شأنه أن يساعد بشكل خاص في التأكد من العودة الآمنة والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا. ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون في ذلك الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشارك الآخرين في شكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد تلاحمة، المدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

في الأسبوع الماضي، دخل النزاع في سورية عامه الثالث عشر. ولا يزال الشعب السوري يعاني من ويلات الحرب والتشريد. وحتى قبل الزلازل، كانت المحنة الإنسانية للشعب لا تطاق وفاقت الزلازل حالة هشة بالفعل، مما زاد من شدة الاحتياجات الإنسانية. وفي ظل الظروف الراهنة، يكتسي استمرار المساعدات الإنسانية التي تقدمها

دعم ومساعدات للتغلب على أوضاعه العصيبة. كانت إيران من أوائل البلدان التي استجابت للدعاءات الإنسانية السورية وأرسلت شحنات إنسانية إلى المناطق المتضررة، بما في ذلك الإمدادات الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ترأس وزير خارجيتها في 9 آذار/مارس وفدا لزيارة المنطقة المتضررة من الزلزال في اللاذقية. وقد أكد مجددا، خلال زيارته، التزام إيران بدعم سورية وأشار إلى أن إيران ستظل صديقة وفية لشعب سورية وحكومتها في هذه الأوقات الصعبة جدا.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي يحظر استهداف الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، ورغم ضرورة التمسك دائما بالمبادئ الإنسانية، فقد واصل النظام الإسرائيلي عدوانه واعتداءاته الإرهابية على سيادة سورية وسلامة أراضيها من خلال الاستهداف المتعمد والمنهج للهياكل الأساسية الحيوية. وقد شن في 7 آذار/مارس، في استمرار لعدوانه وهجماته الإرهابية، عدة غارات جوية على مطار حلب الدولي، وهو ما اضطره إلى إغلاق أبوابه مؤقتا. ووقع هجوم إرهابي آخر بالأمس فقط، 22 آذار/مارس.

وقد كان لتلك الهجمات الإرهابية الشنيعة عواقب إنسانية وخيمة على سكان حلب، الذين يواجهون بالفعل أزمة إنسانية، ولن يزيد ذلك الحالة إلا سوءا. وندين تلك الهجمات بشدة، لأنها تستهدف الهياكل الأساسية المدنية وتنتهك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين. يجب على المجتمع الدولي أن يوحد صفه لإدانة تلك الهجمات ومحاسبة النظام الإسرائيلي على انتهاكاته واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المزيد من الاعتداء على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، يجب على مجلس الأمن أن يرفض معايير المزدوجة ويتحمل المسؤولية بإدانة النظام الإسرائيلي صراحة لانتهاكه المستمر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والميثاق.

وإذا أردنا أن نكفل التوصل إلى حل سياسي دائم وفعال للأزمة السورية، فإننا لا نزال على اقتناع راسخ بأن العملية السياسية التي

لإيجاد حل دائم للأزمة، وهي في الواقع مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وتظل تركيا ملتزمة تجاه كفالة الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لسورية وهي مصممة على تعطيل المخططات الخبيثة والانفصالية للمنظمات الإرهابية، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وداعش.

لا بد من تخفيف حدة المحنة التي يعيشها الشعب السوري. وسيطلب ذلك اتباع نهج متعدد الأبعاد وإشراك جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وستواصل تركيا، من جانبها، الانخراط في جميع الجهود الدولية الرامية لتحقيق تلك الغاية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.  
رُفعت الجلسة الساعة 12/10.

الأمم المتحدة عبر الحدود أهمية أكثر من أي وقت مضى. وحاليا يعمل معبرا باب السلام والراعي، بالإضافة إلى باب الهوى. وكما أكد الأمين العام الأسبوع الماضي، تمس الحاجة إلى ضمان إمكانية الوصول في الأجل الأطول عبر الحدود إلى شمال غرب سورية.

ومع استمرار الأزمة في سورية، لا يسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي في مواجهة الحالة الراهنة. ومرة أخرى، أظهرت الزلازل والاحتياجات الطارئة التي تلي وقوع الكوارث مخاطر التسويف. وعليه، لا بد من تنشيط العملية السياسية. وفي الواقع، يوفر لنا القرار 2254 (2015) المبادئ التوجيهية الأساسية للتوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق. وفي غضون ذلك، سيكون من المهم أن نحافظ على الهدوء في الميدان لتيسير استمرار الجهود الإنسانية ودفع العملية السياسية قدما.

وكما أكدنا من قبل، يجب أن تشكل تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين الطوعية والأمن والكريمة جزءا لا يتجزأ من جهودنا الشاملة